

جامعة أحمد زبانة – غليزان-

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

تخصص علوم الإعلام والإتصال

محاضرات في مقياس القضايا الوطنية والدولية الراهنة / السنة 02 ليسانس

أ.صابر نصر الدين عبد السلام

الإيميل: n.Saber@univ-boumerdes.dz

السنة الجامعية: 2021-2022

المحاضرة الثامنة: التكتلات الدولية السياسية والإقتصادية

نقصد بالتكتلات الدولية هنا كل تنظيم سياسي وإداري وإقتصادي وعسكري على المستوى الدولي يراد به تحقيق أهداف معينة في مجال من المجالات السابقة الذكر.

تعددت المفاهيم وإختلفت حول مفهوم المنظمات الدولية، فمنهم من إعتبر المنظمات الدولية كل تجمع عالمي أو إقليمي يتكون من أعضاء الدول وممثلهم، بهدف تحقيق مصالح تلك الدول وإرساء حالة من التعاون بينها، وظهر هذا المفهوم بالتحديد في خضم الحربين العالميتين ثم تطور حتى أصبح على شكله الحالي الآن.

أولاً: إستراتيجيات المنظمات الدولية في مختلف القضايا الدولية

تعتمد المنظمات الدولية في أغلبها على العديد من الإستراتيجيات في تحقيق أهدافها، ولفهم هاته الإستراتيجيات يمكن تصنيفها إلى صنفين:

1. الإستراتيجيات المعتمدة على الحوار:

وهي الإستراتيجيات التي يتم فيها اللجوء إلى طاولة المفاوضات مع الأطراف ذات الشأن والتي لا يتم تحقيق أجندة المنظمات إلا بها ومن بينها نجد إستراتيجيات الوساطة والحوار، التنسيق، التعاون، التفاوض...إلخ.

2. الإستراتيجية المؤسسية على الهجوم:

وتتضمن الإستراتيجيات ذات الطابع التصادمي بين الحكومات والمنظمات الدولية، ومن بين هذه الإستراتيجيات نجد: التقاضي، التشهير، سحب الثقة، التهديد، الحل العسكري...إلخ.

ثانياً: أشكال التكتلات الدولية السياسية والإقتصادية

تنظم التكتلات الدولية السياسية والإقتصادية في شكل منظمات دولية ذات مصالح مشتركة تهدف إلى القضاء على مشاكل مستعصية على حكومات الدول بالتعاون والتنسيق أو عن طريق القوة المفرطة أحياناً.

1. التكتلات الدولية السياسية:

ونجد أنواعاً عدة منها، لكن الأكثرها دراسةً من طرف الباحثين هي منظمة الأمم المتحدة التي تحتوي على عديد الهيئات والوكالات التابعة لها كمنظمة الصحة العالمية، منظمة الهجرة الدولية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة الأمم المتحدة لحماية الطفولة، برنامج الأغذية العالمي... وغيرها من المنظمات.

1. منظمة الأمم المتحدة-النشأة-التعريف-الهيكل-الأهداف:

منظمة الأمم المتحدة هي عبارة عن تكتل سياسي دولي أنشأ بموجب معاهدة "سان فرانسيسكو" في العام 1945، إشتمل ميثاقها على ديباجة و111 مادة، لها ستة أجهزة رئيسية تعمل على تنفيذ أهدافها ومقاصدها كل حسب إختصاصه وهي: مجلس الأمن، الجمعية العامة، المجلس الإقتصادي والإجتماعي، مجلس الوصاية، محكمة العدل الدولية، الأمانة العامة، فضلاً عن عديد الوكالات المتخصصة التابعة لها كمنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية...إلخ.

ويمكن تعريف منظمة الأمم المتحدة بإعتبارها مؤسسة تعاون دولية، وهي عبارة عن تنظيم يحتوي على هيئات وشبكات ونسيج من الأجهزة التي تقوم بوظائف عدة، تتكون في عضويتها من حكومات الدول وتقدم خدمات للمجتمعات البشرية، ومن أبرز مهامها القيام بحل الأزمات والصراعات الدولية والإقليمية بالطرق السلمية بعيداً عن الحروب وضمن مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان.

2. أهداف منظمة الأمم المتحدة:

حددت المادة 01 من ميثاق الأمم المتحدة أهدافها ومقاصدها على النحو التالي:

1.2. حفظ السلم والأمن الدوليين: ويأتي على رأس جدول أعمالها، ويعتبر الهدف الأسى الذي تأسست من أجله بعد حالة الدمار التي شهدتها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، لذلك تركزت جهود العالم على إيجاد إطار مؤسساتي يكرس لقضية السلام والأمن وكيف يمكن الحيلولة دون إندلاع مثل هذه الحروب.

2.1. إنماء العلاقات الودية بين الدول: حددت المادة 02/01 من الميثاق الهدف الثاني من الأهداف التي تعين أن تعمل الأمم المتحدة على تحقيقها حين نصت على صلاحياتها في إتخاذ كل التدابير اللازمة لإنماء العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة في الحقوق بين الشعوب وفي مقدمتها حق تقرير المصير.

3.2. تحقيق التعاون الدولي في الميادين الأخرى: نصت عليه الفقرة الثالثة من نفس المادة وينص على التعاون في المسائل الدولية ذات الصبغة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإنسانية وإحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب جميعاً.

4.2. تنسيق الأنشطة الدولية وتوجيهها لخدمة أهداف المنظمة: نصت الفقرة الرابعة من المادة 01 على أن من بين أهداف المنظمة جعلها مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة.

3. مبادئ منظمة الأمم المتحدة:

قامت الأمم المتحدة عند تأسيسها على جملة من المبادئ أهمها:

1.3. مبدأ المساواة بين الدول.

2.3. مبدأ حسن النية في الوفاء بالإلتزامات.

3.3. مبدأ حق تقرير المصير.

4.3. حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

5.3. تحريم إستخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية.

6.3. تنظيم العلاقة مع الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة.

4. الأجهزة الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة:

فرق ميثاق الأمم المتحدة بين الأجهزة الرئيسية والأجهزة الفرعية، ما يهمننا هنا هو الأجهزة الرئيسية الست وهي:

1.4. مجلس الأمن الدولي:

يتكون من 15 عضواً من بين الدول منهم 05 دائمون و10 أعضاء غير دائمون، الأعضاء الخمس الدائمون هم: الصين، روسيا، بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، أما الأعضاء العشرة المتبقين فيتم إنتخابهم لمدة سنتين من طرف الجمعية العامة. ويختص مجلس الأمن بصفة أساسية بحفظ السلم والأمن الدوليين.

2.4. الجمعية العامة:

هي الهيئة الرئيسية والوحيدة التي تمثل فيها جميع الدول الأعضاء وعلى نحوٍ متساوٍ حيث لكل دولة صوت واحد. مهمتها مناقشة وإتخاذ القرارات أو التوصيات في كل المسائل التي تدخل في إختصاص الأمم المتحدة.

3.4. المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

أناط ميثاق الأمم المتحدة بهذا الجهاز القيام بكافة الإختصاصات المتعلقة بتحقيق التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وهو يقوم بهذه المهمة بالتعاون مع الجمعية العامة وتحت إشرافها.

4.4. مجلس الوصاية:

وهو أحد فروع الأمم المتحدة للقيام بوظيفة محددة وهي الإشراف على إدارة الأقاليم التي خضعت لنظام الوصاية والذي حل محل نظام الإنتداب سابقاً، مهمته الأساسية النظر في التقارير التي ترفعها السلطة الوصية عن الأقاليم المشمولة بنظام الوصاية (ناقصة السيادة)، غير أن دوره توقف سنة 1994 بالنظر إلى أن معظم الأقاليم التي كانت خاضعة لهذا النظام تحصلت على إستقلالها.

5.4. الأمانة العامة:

وهي عبارة عن الجهاز الإداري لمنظمة الأمم المتحدة، نصت عليها المادة 97 من الميثاق، تضم أميناً عاماً وموظفين، ويعين الأمين العام بموجب توصية من مجلس الأمن.

6.4. محكمة العدل الدولية:

وهي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، تمثل السلطة القضائية في مجال العلاقات الدولية، تتكون من 15 قاضياً مستقلاً هم في الحقيقة خبراء في مختلف مجالات القانون، ينتخبون من طرف و بناءً على قائمة تعدها كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن معاً.

كانت هذه نظرة مختصرة حول منظمة الأمم المتحدة، يمكن للطلبة الرجوع إلى المراجع أسفل المحاضرة للتفصيل أكثر حول أدوارها.

II. المؤسسات المالية الدولية:

في إطار تعزيز التجارة البينية بين الدولة، طرح التنظيم الدولي بناءً على ميثاق الأمم المتحدة جملةً من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية بغية ترقية وتعزيز مناطق التبادل التجاري أهمها صندوق النقد الدولي، البنك العالمي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية وغيرها، سنكتفي بالمؤسسات الثلاث الأولى فقط.

1. صندوق النقد الدولي: (International Monetary Fund)

هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب إتفاقية برتين وودز سنة 1944 للعمل على تعزيز سلامة الإقتصاد العالمي، يقع مقره بالعاصمة واشنطن، ويضم دولاً يقدر عددهم 184 بلداً، وهو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي. وتأتي موارد الصندوق من مساهمات الدول الأعضاء فيه وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، وظيفته تقديم قروض مقابل فوائد للدول التي تعاني مشاكل إقتصادية.

2. البنك الدولي للإنشاء والتعمير: (International Bank for Reconstruction and Development)

تأسس البنك في 1944 لمساعدة أوروبا على الإنتعاش من جراء الحرب العالمية الثانية، ويعتبر هذا البنك إحدى المؤسسات التي تعمل مع البلدان متوسطة الدخل والأشد فقراً المتمتعة بالأهلية الإئتمانية من أجل تعزيز النمو المستدام والمنصف الذي يؤدي إلى خلق الوظائف وفرص العمل، والحد من تفشي الفقر، ومعالجة القضايا ذات الأهمية الإقليمية والعالمية.

3. منظمة التجارة الدولية: (World Trade Organisation)

تأسست سنة 1995، تهدف المؤسسة إلى تنظيم التجارة الدولية، تعمل كمنتدى للمفاوضات التجارية المتعددة الجوانب وتقدم آليات لحل الخلافات التجارية، تضم المنظمة أيضاً الإتفاقيات العامة حول تجارة الخدمات، وتتعاون المنظمة عن كثب مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل بلوغ تماسك أكبر في النظام التجاري العالمي.

ثالثاً: الإشكالات الكبرى في عمل التكتلات الدولية

تصادف المنظمات الدولية عدة مشاكل وصعوبات يمكن أن نختصرها فيما يلي:

- إشكالية التعدد الثقافي: نقصد بها الإختلافات الثقافية سواءً على مستوى اللغة أو المعتقد أو العادات والتقاليد، فمن الصعوبة الجمع بين دولٍ تختلف لغتهم وعاداتهم على هدف واحد خصوصاً فيما يتعلق بالمنظمات المالية الدولية التي تتعامل بالقروض الربوية الشيء الذي ترفضه بعض الدول العربية والإسلامية.

- إشكالية تأهيل المورد البشري: عادةً ما يصادف عمل المنظمات الدولية ظروفًا طارئة كالأزمات والأوبئة، لذلك يصعب على المنظمات الدولية تأهيل الكوادر والأفراد تأهيلاً ضرورياً يتماشى وتلك الظروف.

- إشكالية التمويل: في الحقيقة تخضع قرارات المنظمات الدولية غالباً إلى تأثير الدول ذات المساهمات الأكبر في المنظمة، وهنا الإشارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ذات التأثير الكبير على عمل المنظمات بالنظر إلى حجم التمويل الذي تقدمه لمعظمها وعلى رأسها الأمم المتحدة.

- الإشكالية القانونية: تتمثل في الإجابة عن التساؤل التالي: هل تخضع المنظمات الدولية في عملها للوائح والتنظيمات الخاصة بها؟ أم لقانون الدولة التي يوجد بها مقرها؟، ظلت هذه الإشكالية محل تعارض لحد الساعة خاصة لما تكون لوائح وقوانين الدولة مخالفة للوائح وتنظيمات المنظمات الدولية.

كانت هذه نظرة مقتضبة لأهم التكتلات الدولية إذ لم يتسنى لنا شرحها بإسهاب، يمكن للطلبة الرجوع إلى المراجع المشار إليها للتفصيل أكثر.

قائمة مراجع المحاضرة:

1. قواسمي لطفي، محاضرات في تسيير المنظمات الدولية، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، شعبة العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة أحمد زبانة غليزان، 2016.
2. سي ناصر إلياس، دور منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على النظام البيئي العالمي، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص إدارة دولية، 2012-2013.
3. رايح نهائي، قيرة سعاد، دور المنظمات الدولية في مكافحة الجريمة المنظمة، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، المجلد 04، عدد 02، 2021.
4. مصطفى عبد الله الكفري، التكتلات والمنظمات الإقتصادية، دط: دمشق-سوريا: منشورات جامعة دمشق، 2014.